قال سهل بن عبد الله التستري وناهيك به علما وزهدا ومعرفة
وجلالة لم يؤمن برسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يوقر اصحابه
ومما يجب ايضا الامساك عما شجر اي وقع بينهم من الاختلاف والمنازعات
وما جاء من اخبار المورخين سيما جهلة الرواة وظلال الدخول عين
القادحين في احدهم فقد قال صلى الله عليه وسلم اذا ذكر اصحابي
فامسكوا والواجب ايضا على كل من سمع شيئا من ذلك ان يتثبت ولا ينسبه
الى احدهم بمجرد روايته في كتاب او اسناد من تخيض بل لا بد ان يبحث
حتى تصح عنده النسبة الى احدهم فحينئذ الواجب ان يلتمس لهم احسن التاويل
وتكذيب واصوت المخارج اذ هم اهل لذلك كما هو مشهور في مناقبهم
ومعدود من مآثرهم مما يطول ايراده وقد مر لك منه جمل في
وما وقع بينهم من المنازعات والمحاربات فله محامل وتاويلات واما سبهم
والعطن عليهم فان خالف دليلا قطعيا كقذف عائشة او انكار صحبة
ابي بكر فان كفر وان كان مخالفا لذلك كان بدعة وفسقا ومن اعتقد اهل
السنة والجماعة ان ما جرى بين معاوية وعلي رضي الله عنهما من
فلم يكن منازعة معاوية لعلي في الخلافة للاحتجاج على حقيقته بل لعلي
كما مر فلم تهيج الفتنة بسببها وانما هيجت بسبب ان معاوية بن عمه فا
تتبع على ظنا منه ان تسليمهم اليه على الفور مع كونه عثمان
الاختلاط بهم بعسكر علي يؤدي الى اضطراب وتزلزل في امر الخلافة التي
بها انتظام كلمة اهل الاسلام سيما وهي في بدايتها لم يستحكم الامر فيها

فراى

فراى علي رضي الله عنه ان تاخير تسليمهم اصوب الى ان تستحكم
قدمه في الخلافة وتحقق التمكن في الامور فيها على وجهها ويتم
له انتظام شملها واتفاق كلمة المسلمين ثم بعد بلتقطهم واحدا واحدا
وبالميل اليه ويدل لذلك ان بعض قتلة عثمان عزم على الخروج على علي
ومقاتلته لما نادي يوم الجمل بان يخرج عنه قتلة عثمان وايضا
تمالؤا على قتل عثمان كانوا جموعا كثيرة كما علم مما قدمته في قصة
محاصرتهم له الى ان قتله بعضهم جمع من اهل مصر قيل سبعمائة
وقيل الف وقيل خمسمائة وجمع من الكوفة وجمع من البصرة وغيرهم
قدموا المدينة وجرى منهم ما جرى ثم ردوا انهم هم وعشائرهم
نحو من عشرة الاف فهذا هو الحامل لعلي رضي الله عنه على الكف عن
تسليمهم لتعذره كما عرفت ويحتمل ان عليا رضي الله عنه راى ان
قتله عثمان بغاة حملهم على قتله تاويل فاسد استحلوا به دمه
رضي الله عنه لانكارهم عليه امورا كجعل مروان بن عمه كاتبا له
وورده الى المدينة بعد ان طرده النبي صلى الله عليه وسلم منها
وتقديمه اقاربه في ولاية الاعمال وقضية محمد بن ابي بكر رضي الله
عنهما السابقة في بحث خلافة عثمان مفصلة فظنوا انها بمجموعها
تجعله جملا منهم وخطأ والباغي اذا انقاد الى الامام العدل
لا يواخذ بما اتلفه في حال الحرب عن تاويل ذما كان او ما لا كما هو
الراجح من قول الشافعي رضي الله عنه قال جماعة اخرون من العلما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)